

مقال بعنوان: الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

د. بو عزة عبد القادر / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / جامعة أدرار – الجزائر
أ. عامر حاج دحو / باحث في الدكتوراه / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / جامعة
أدرار – الجزائر

تاريخ التقديم: 2018/6/20
تاريخ القبول: 2018/7/2

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الفعال الذي تلعبه الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة. وذلك بالتطرق إلى مجموعة من الأدوات والآليات الاقتصادية التي تتجسد في الضرائب والرسوم فضلا عن التحفيزات البيئية لغرض الحد من أخطار التلوث. كما تم تسليط الضوء على تجربة الجزائر في هذا السياق، عبر إبراز أهم آليات الجباية البيئية المطبقة في الجزائر. وأظهرت نتائج الدراسة أن الأدوات الاقتصادية للجباية البيئية تسهم وبشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة، نظرا لكونها توفر المردودية اللازمة. وبالرغم من أن الجزائر انتهجت مجموعة من آليات الجباية البيئية إلا أنها بعيدة كل البعد عن مسايرة التطورات الجباية الحاصلة في هذا المجال.

المصطلحات الرئيسية للبحث / الجباية البيئية، التنمية المستدامة، الضرائب، التلوث.



مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
العدد 108 المجلد 24
الصفحات 358-375



المقدمة

أصبحت البيئة محل اهتمام جميع الدول والهيئات والمنظمات الدولية، نظرا لانتشار التلوث البيئي واتساع رقعته وذلك بسبب الاحتياجات المتزايدة للإنسان ومخلفاته التي أصبحت تشكل خطورة كبيرة على النظام البيئي، ومحاولة الحد من أخطار هذه المشكلة.

ومع زيادة الوعي، وظهور ما يسمى بالتنمية المستدامة والتي تركز على الاحتياجات الحالية للإنسان مع مراعاة احتياجات الأجيال القادمة. ولهذا أصبح من الضروري جدا البحث عن آليات وأدوات اقتصادية تسهم في حماية البيئة لأغراض التنمية المستدامة. بوصفه الجباية البيئية أداة مهمة تقوم على مجموعة من التكاليف البيئية تسهم في تقييم الأثر البيئي لمخلفات الإنسان ودرجة تأثيره على البيئة بما يهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة. وعلى غرار جميع دول العالم قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات الضريبية التي تهدف إلى حماية البيئة عن طريق سن مجموعة من الرسوم البيئية محاولة منها في التقليل من حجم هذه الخطورة.

1- مشكلة البحث

ومن هذا المنطلق فإننا سنقوم بطرح الإشكالية الآتية:
ما مدى اسهام الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة؟ وما هي الإجراءات الجبائية التي اتخذتها الجزائر في هذا الخصوص؟

2- فرضيات البحث

- ✓ تساهم الإجراءات الجبائية التي اتخذتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة،
- ✓ لم تساهم الإجراءات الجبائية التي اتخذتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة،

3- أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من الأهمية التي تكتسبها الجباية البيئية ضمن الآليات الاقتصادية ودورها في الحد من خطورة التلوث البيئي الذي أصبح يشكل خطرا على الإنسان وعلى البيئة بشكل عام، خاصة في ظل مراعاة متطلبات واحتياجات الأجيال القادمة التي أصبحت محل الدراسة في إطار التنمية المستدامة.

4- أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الدور الكبير الذي تلعبه الجباية البيئية في الحد من أخطار التلوث، بما يحقق تنمية مستدامة.

5- دراسات سابقة

من أهم الدراسات التي تناولت البحث في موضوع العلاقة بين الجباية البيئية والتنمية المستدامة نذكر:
- دراسة الباحث مسعودي محمد: 2014، "الجبائية البيئية أداة لتحقيق التنمية المستدامة"، (محمد، 2014)، تمحورت إشكالية الدراسة في معرفة ماهية الجباية البيئية، وما هو الدور المنوط بها في تجسيد مفهوم التنمية المستدامة، ولا سيما في الجزائر. توصل الباحث في الأخير إلى أن فعالية الجباية البيئية الجزائرية تعد محدودة فيما يخص الحد من التلوث، كما أن مردوديتها المالية تعتبر ضعيفة، وهذا بالنظر لضعف المعدلات والحصيلات الضريبية المتأتية من مختلف الرسوم والضرائب البيئية المفروضة.
- دراسة الباحثان: كتوش عاشور وعزوز علي، 2008، فعالية الأدوات الجبائية في الحد من التلوث البيئي بالإشارة إلى حالة الجزائر، (علي، 2008) والتي حاول خلالها الإجابة عن إشكالية مفادها: هل يمكن اعتبار الجباية البيئية عاملاً فعالاً ومؤثراً في حماية البيئة من التدهور؟، وهذا من خلا تعرضه لمختلف التعاريف المقدمة للضرائب الإيكولوجية ومحاولة إبراز دورها في حماية البيئة، بالإضافة إلى تقديم بعض التجارب الدولية في استخدام الضرائب كأداة لحماية البيئة مع محاولة استخلاص بعض الدروس منها، ومن جهة ثانية تحليل تجربة الجزائر في استخدام هذه الأداة واستعراض أهم التحديات التي تنتظرها. من أهم نتائج هذه الدراسة التأكيد على أن التجربة الجزائرية لا تزال في بدايتها، رغم تطبيق الضرائب البيئية منذ الإصلاحات الضريبية لسنة 1992، ومن أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة الاعتماد على الطاقات المتجددة، مع ضرورة تطبيق مبدأ التصاعدية في فرض الضرائب الإيكولوجية حسب درجة الإضرار بالبيئة مع توجيه العائد المالي من هذه الضرائب إلى صناديق خاصة لتمول مشاريع تهدف لحماية البيئة.



- دراسة عمر شريف، 2008، الطاقة الشمسية وحماية البيئة كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، (شريف، 2008) والتي حاول من خلالها معالجة اشكالية مدى مساهمة الطاقة الشمسية في حماية البيئة وتحقيق التنمية البيئية، وهذا بالتعرض إلى تحليل مختلف الآثار الاقتصادية للطاقة الشمسية على التنمية المستدامة، وهذا بعدما تطرق إلى مختلف التعاريف المرتبطة بالبيئة، التنمية المستدامة والتأثير المتبادل بين السياسة البيئية والسياسة الاقتصادية. خلصت الدراسة إلى التأكيد على وجود علاقة جلية ما بين مصادر الطاقة والبيئة، من خلال التأثيرات التي تلحق بها، وقد توصل البحث إلى أن استخدام الطاقة التقليدية له آثارا وخيمة على البيئة، سببت حدوث وتفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري والتي أدت إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض وحدثت ظاهرة الأمطار الحمضية وتغير المناخ العالمي، إذ كان لهذه الظواهر انعكاسات سلبية على الإنسان والحيوان والنبات وكافة الأحياء والجمادات. ومن أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة تطوير التجارة المتعلقة بالتكنولوجيات ذات الصلة بالطاقات المتجددة والمخفضة للكربون، ومحاولة إنشاء المدن المهيأة بالطاقة المتجددة التي توفر الكهرباء عن طريق الحرارة المشتقة من الأشعة الشمسية. كما أوصت بضرورة تكثيف عمليات التبادل والتعاون في ميدان اقتصاديات الطاقات المتجددة بين كل دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة، وهذا لأجل الاستفادة من الخبرات وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

وفي إطار مناقشة نتائج الدراسات السابقة، يتضح جلياً مدى توافق الدراسة الأولى والثانية مع الدراسة الحالية في الكثير من البنود والمعالم الأساسية للموضوع، من خلال تركيزها على دراسة العلاقة ما بين الجباية البيئية والتنمية المستدامة، بينما ركزت الدراسة السابقة الثالثة على استخدام أداة أخرى تبتعد عن الجباية البيئية ممثلة في الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة، فإن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة يكمن أساساً في محاولة التعرف إلى الأطر التشريعية للجباية البيئية وإبراز أثرها على مختلف العناصر التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وهذا من خلال ما تم تناوله في قانون المالية الجزائري لسنة 2016، بالنسبة لبعض المواد القانونية التي جاءت لتعزيز وتنمى مسعى الدولة الجزائرية وعزمها على المضي حذو الدول الأخرى في سبيل خلق وإرساء معالم التنمية المستدامة من خلال اعتماد مزيد من الأطر القانونية ذات البعد الضريبي ممثلة في الجباية البيئية.

6- منهج البحث

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، في عرض الإطار النظري والمفاهيمي للموضوع بمختلف جوانبه، فضلاً عن تحليل المعطيات المرتبطة بدراسة حالة الجزائر، وهو ما نراه مناسباً للبحث.

7- تقسيمات البحث

لغرض الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، فإننا ارتأينا أن نقسمه على أربعة محاور رئيسية:

أولاً: الجباية البيئية

ثانياً: التنمية المستدامة

ثالثاً: الإطار النظري لأثر الجباية البيئية على التنمية المستدامة

رابعاً: واقع الجباية البيئية في الجزائر

خامساً: واقع وتحديات التنمية المستدامة في الجزائر

سادساً: أثر الجباية البيئية على التنمية المستدامة في الجزائر

أولاً: الجباية البيئية

سيتم من خلال هذا المحور التعرف إلى الدور الأساسي الذي يمكن أن تؤديه الجباية البيئية بوصفها أحد الأدوات الفاعلة والمعتمدة حالياً من قبل عدد الدول التي تستهدف عملية تحقيق التنمية المستدامة، حيث سيتم التعرف إلى الجباية البيئية، أهدافها وأسسها وأنواع الضرائب البيئية، ومحاولة ربطها بتحقيق التنمية المستدامة.

1- مفهوم الجباية البيئية

إن هدف حماية وصون البيئة كمطلب خاص جاء ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة كمطلب عام، بحيث قد تم تصنيف الآليات الاقتصادية لحماية البيئة وفق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE إلى عدة فئات، كان إحداها الضرائب والغرامات التي اعتبرت أهم الآليات الاقتصادية نظراً لتأثيرها من جهة على توجيه النشاط، ومن جهة نظراً لوفرتها وتكرار تطبيقها، وعادة ما يطلق عليها باسم جباية التنمية المستدامة. (محمد ع، 2010، ص 78)



1-1 تعريف الجباية البيئية

تعد الجباية البيئية نوعا من الأدوات الاقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية وهي مصممة لاستيعاب التكاليف البيئية، وتوفير حوافز اقتصادية للأشخاص والشركات لتعزيز الأنشطة المستدامة بيئيا، بحيث إن إسقاط وصف البيئة على الجباية في حالة ما إذا كان وعاؤها أو ما ينوب عنه عبارة عن وحدة طبيعية. (صونية، 2013، ص 05)

كما تعرف على أنها: "آلية تشمل مختلف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين الملوثين للبيئة بالإضافة إلى أن الجباية البيئية قد تشمل مختلف الإعفاءات والتحفيزات الجبائية للأشخاص المعنويين والطبيعيين الذين يستخدمون في نشاطاتهم الاقتصادية تقنيات صديقة للبيئة". (فارس، 2009، 348)

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن "الجبائية البيئية تتمثل في مجموعة من الإجراءات والتدابير الجبائية، والتي تركز على جانبين: جانب ردعي وآخر تحفيزي، وهذا لأجل التحكم في كل ما يمكن أن يتسبب في الإضرار بالبيئة؛ من المخرجات: كانبعاث المصانع، والمنتجات التي قد تضر البيئة.

2-1 مقاربات الجباية البيئية

تستند الجباية البيئية على ثلاثة مقاربات تتمثل فيما يلي: (محمد م، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، 2014، ص 51)

❖ مقاربة بحسب السلوك: وتشمل كل إجراء جبائي يولد تحفيز اقتصادي لتحسين البيئة والحد من التلوث، يعد إجراء بيئي.

❖ المقاربة بحسب الهدف المعلن: حيث تتضمن الجباية البيئية حسب هذه المقاربة؛ أي إجراء يهدف المشرع من خلاله إلى تحسين الوضعية البيئية، مع اشتراط أن يكون هذا الإجراء مدونا في النصوص القانونية.

❖ المقاربة بحسب المنتج أو التلوث المستهدف من خلال الإجراء: حيث إن كل إجراء جبائي يكون لوعانه تأثير سلبي على البيئة، يعد إجراء جبائي بيئي.

3-1 أهداف الجباية البيئية

تتمثل أهداف الجباية الخضراء في عدة نقاط رئيسية تتمثل في ما يأتي (كمال، 2007، ص 100):

- ✓ الاسهام في إزالة التلوث عبر سن مجموعة من الغرامات والعقوبات؛
- ✓ معالجة نقائص السوق في ظل عجز الموارد المالية المخصصة للبيئة؛
- ✓ خلق بيئة صحية لأفراد المجتمع؛
- ✓ نشر الوعي والثقافة البيئية في المجتمع؛
- ✓ حماية البيئة من مخلفات الإنسان؛
- ✓ محاولة التقليل من التلوث؛
- ✓ تحقيق تنمية سريعة ذات فوائد مشتركة؛
- ✓ البحث عن مصادر مالية جديدة تساعد في إيجاد حلول للمشكلة؛
- ✓ تحفيز أو تشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة .

2- مفهوم الضريبة البيئية (الضريبة الخضراء)

لقد تعددت التعاريف للضريبة البيئية أو كما تسمى بالضريبة الخضراء، بحيث لا يمكن حصرها في تعريف واحد ولكل تعريف بعد أو نظرة لماهية الضريبة البيئية وسوف نتطرق لجملة من التعاريف على نحو ما يأتي ادناه.

وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تم تصنيف الأدوات الاقتصادية لحماية البيئة إلى ضرائب وغرامات كفئة أساسية نظرا لتأثيرها وتكرار تطبيقها، بحيث تعتبر مدفوعات إلزامية غير معوضة التي يعود ربحا إلى الميزانية العامة وقد تخصص لغايات مرتبطة بأساس فرض الضريبة. (بوعلام، 2014، ص 188) كما تعرف على أنها "الزام الممول، جبرا وبصفة نهائية ودون مقابل بدفع مبلغ نقدي، محدد لخزانة الدولة، بقصد حماية البيئة، أي أنها عبارة عن اقتطاع جبائي يدفعه الفرد إسهاما منه في التكاليف والأعباء العامة، وذلك إذ أن حماية البيئة تندرج ضمن الأعباء العامة". (محمد ع، 2010، ص 86)



مقال بعنوان: الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

وقد تم تعريفها على كونها "اقتطاع نقدي إجباري من الأفراد مساهمة في أعباء الخدمات العامة، تبعا لمقدرتهم على الدفع، ودون النظر إلى المنافع التي تعود عليهم من هذه الخدمات، وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها. (محمد ا، 2011، ص 393)

وتعرف على أنها "اقتطاع مالي إلزامي يقرر من طرف السلطات العامة على الملوث الدافع الذي يساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إصلاح ورقابة البيئة، تحت تسميات مختلفة كالرسوم، الضرائب أو رسوم الانتفاع". (صونية، 2013، ص 05)

عرفها المشرع البلجيكي على أنها "هي كل ضريبة تفرض بمعدل يضمن التخفيض المعتبر لاستعمال أو استهلاك المنتجات المضررة بالبيئة، أو إعادة توجيه طرائق الإنتاج والاستهلاك نحو منتجات أكثر مواءمة لضرورة الحفاظ على البيئة وحسن استغلال الموارد الطبيعية" (محمد م، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، 2014، ص 54).

ومن خلال تلك التعاريف المقدمة للضرائب البيئية، نستخلص بأن الضريبة البيئية: هي عبارة عن اقتطاعات مالية تفرض على كل شخص طبيعي أو معنوي نتيجة إلحاقه ضرر بالبيئة، لغرض حمايتها لأغراض التنمية المستدامة.

1-2 أساس فرض الضريبة البيئية

إن أدوات الاستدخال التي اقترحها آرثر بيجو يجري تطبيقها بموجب مبدأ الملوث القائم بالدفع فإنها تعاقب الممارسات أو استعمال ملك يتسبب في إلحاق الضرر بالجماعة (كمال، 2007، ص 100)، وهذا ما يعني أن الضريبة البيئية تمارس على كل من يقوم بعملية إنتاج ملوث عن طريق دفع مجموعة من الرسوم لغرض تنظيم عملية الإنتاج.

2-2 أهداف الضريبة البيئية

تهدف الضرائب البيئية إلى تحقيق مجموعة كبيرة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ويمكن تلخيصها على الشكل التالي: (صونية، 2013، ص 08)

✓ هدف تمويلي: وذلك بموجب الوظيفة العامة للدولة في الإيرادات العامة من أجل المساهمة في التكاليف والأعباء العامة مما يخفف من مصاريف الدولة في حماية البيئة؛

✓ هدف إصلاحي علاجي: بحيث تعني قيام الملوث بدفع رسوم من أجل إصلاح الآثار الضارة المترتبة عن نشاطه؛

✓ هدف وقائي تحفيزي: بحيث أصبح الغرض من فرض الرسوم البيئية تحفيز المشروعات والشركات على استخدام تكنولوجيا أقل تلويثا وتدويرا للبيئة.

2-3 الرسوم البيئية

وهي عبارة عن اقتطاع مالي وتعتبر بمثابة إيرادات إضافية، بحيث تقوم بتغطية التكاليف البيئية التي تهدف لحماية البيئة والمساهمة في التقليل من نسبة التلوث.

2-4 الحوافز الجبائية

وتهدف إلى تشجيع الأنشطة التي لا تضر البيئة، عن طريق استخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة. وتأخذ عدة أشكال على سبيل المثال إعفاء التثبيات المستعملة لعمليات الإنتاج والتي لا تضر البيئة.

2-5 أنواع الضرائب البيئية

تأخذ الضرائب الخضراء عدة أشكال وأنواع وتختلف درجة التفاوت بين كل نوع ويمكن أن نميزها على الشكل الآتي:

2-5-1 الضريبة على الإنبعاثات الملوثة

تطبق هذه الضريبة على مختلف الإنبعاثات الملوثة بما فيها ملوثات الهواء (المستدامة، 2016)، الضرائب على الضوضاء، الضرائب على النفايات (محمد م، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، 2014، ص 58). وتستهدف هذه الضريبة الآثار السلبية الناجمة عن مختلف الأنشطة الإنتاجية للمعدات الصناعية.



كما تجدر الإشارة بصعوبة تقدير هذه الضريبة نظرا لصعوبة تقييم حجم الأضرار التي تمس البيئة وصعوبة تقدير حجم الانبعاثات، وكلما زادت هذه الأخيرة كلما ارتفع مقدار هذه الضريبة. من خلال هذه الضريبة يسعى مسيبيها إلى محاولة التخفيف من حجم الإنتاج المسبب الانبعاثات الملوثة والبحث عن بدائل صديقة للبيئة.

2-5-2 ضريبة المنتجات الملوثة عند صناعتها

تستهدف هذه الضريبة كل المؤسسات والوحدات الإنتاجية التي تنتج منتجات أو تتخلى عن منتجات تسبب ضرر اجتماعي أو تلويثي للبيئة (فارس، 2009، ص 350). وتهدف إلى التقليل من حجم الملوثات البيئية فضلا عن البحث عن بدائل لا تحدث ضررا للبيئة والإنسان.

وتحل الضرائب البيئية على المنتجات الملوثة محل الضرائب على الانبعاثات نظرا لتعذر فرض هذه الأخيرة مباشرة. كما ينبغي الإشارة إلى سهولة تطبيقها مقارنة بضرية الانبعاثات.

ومن أمثلتها: (محمد م.، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، 2014، ص 59)

✓ ضريبة الكربون،
✓ الضريبة على المركبات العضوية الطيارة الناجمة عن اشتعال بعض أنواع المحروقات مثل: البروبان، البنزين،

✓ الضريبة على الكبريت،

✓ الضريبة على مساحيق الغسيل المتضمنة لعنصر الفوسفات،

✓ الضريبة على الأسمدة والمبيدات الكيماوية التي تحتوي على الفوسفات أو النترات.

2-5-3 ضريبة الموارد الطبيعية

تعتبر الموارد الطبيعية باختلاف نوعها متجددة كالغابات، أو غير متجددة كالمعادن الممول الرئيسي لعدة قطاعات. كما يعتبر التسيير الجيد لهذه الموارد مهم جدا لعوامل النمو الاقتصادي الدائم، بحيث تهدف هذه الضرائب المطبقة على الموارد الطبيعية في عملية التسيير الجيد للحفاظ عليها، بحيث تسعى الضرائب على النشاط التجاري لهذه الموارد إلى الحد من أخطار التلوث، ومن ثم البحث عن بدائل أقل تلوثا أو أقل ضررا بالبيئة. (والتنمية، 2016)

2-5-4 الإتاوات على حقوق الاستعمال

تعد الإتاوات أو حقوق الاستعمال عبارة عن ترخيص مسموح به مقابل تقديم مبلغ نقدي يخول الحصول على خدمة معينة، على سبيل المثال توزيع المياه، والتخلص من النفايات، أو معالجة مياه الصرف الصحي الصناعي. تهدف لخلق إيرادات لغرض تغطية التكاليف الحقيقية للخدمات المقدمة. كما تلعب دورا مهما في حماية البيئة من التلوث. (والتنمية، 2016)

ويمكن أن نميز أنواع أخرى للضرائب البيئية وتتمثل في: (كمال، 2007، ص 100)

✓ الضرائب على الزراعات القابلة لتعجيل الانجراف؛

✓ رخص الصيد البحري؛

✓ حقوق الدخول إلى الحظائر الطبيعية.

2-5-6 الترخيص بالتلوث

وتعني إقامة أسواق لترخيص التلوث وتقوم الحكومة بوضع حد أعلى لمقدار التلوث الذي يمكن للبيئة في إقليم معين أن تمتصه، ومن خلاله كل من يريد تصريف فضلاته في بيئة معينة أن يشتري هذه الرخص. (خليفة، 2016)

2-5-7 الحوافز الضريبية في مجال الحد من التلوث

و تتمثل في مجموعة من الإجراءات لغرض حماية البيئة من التلوث وتشمل: (صونية، 2013، ص 12)
✓ الحوافز الضريبية الموجهة لتشجيع إنشاء قطاع خاص لحماية البيئة، وقد تكون في صورة إعفاء جزئي أو كلي من الضرائب على الأرباح، الإعفاء من حقوق التسجيل، أو الاستبعاد من فرض أو تطبيق الرسم على القيمة المضافة.

✓ الحوافز الضريبية الموجهة لتشجيع القطاعات الصناعية على التجهيز بمعدات الحد من التلوث.



من خلال ما سبق يمكننا القول أن الحوافز الضريبية تلعب دورا فعلا في حماية البيئة من أخطار التلوث، نظرا لكونها أداة تشجيعية محفزة، ولكن المشكلة تكمن أيضا في كون أن التجهيزات أو التكنولوجيا الصديقة للبيئة دائما ما تكون أسعارها كبيرة وقيمة جدا وهذا ما يمنع المؤسسات من الاستثمار فيها.

ثانياً: التنمية المستدامة

سيتم من خلال هذا المحور التعرف على ماهية التنمية المستدامة، من خلال التركيز على استذكار مختلف التعاريف المقدمة للتنمية المستدامة وتحليلها مع بيان ذلك التعريف الذي قدمه المشرع الجزائري

1- مفهوم التنمية المستدامة

تعددت التعاريف لمفهوم التنمية المستدامة نظرا لأهميتها وتعقيدها، خاصة وأنها تمتد لتشمل عدة أبعاد، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية وبيئية. بحيث تستهدف عدة أطراف نظرا لكونها تعطي أهمية بالغة للبيئة في مجال الحفاظ عليها للأجيال الحالية والمستقبلية.

وإذا كانت التنمية المستدامة كمفهوم قديما قدم الزمان، فإنه كمصطلح يعد ابتكارا جديدا يرجع الفضل فيه إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية الذي انعقد في استكهولم سنة 1972، أين أصبح هذا المصطلح محل اهتمام وواحد من الأفكار الذي تربط بين البيئة والتنمية الاقتصادية، بحيث تمثلا مناهج لقضايا الفقر والبيئة والمساواة. (محمد م، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، 2014، ص 48) كما عرفها المشرع الجزائري في قانون 03-10 على أنها " تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية" (المالية، القانون رقم 03-10، المتضمن قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، 2003).

أما اللجنة العالمية للتنمية الاستدامة فعرفت التنمية المستدامة على أنها: " تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة". (فطيمة، دون ذكر السنة، ص 02)

واستخلاصاً من خلال التعاريف السالفة الذكر يمكن الوقوف على أن: التنمية المستدامة تركز على مسألة الاستغلال الأمثل للموارد، لتلبية الحاجات الحالية، مع مراعاة الأجيال القادمة واحتياجاتهم المستقبلية، ويكون هدفها الأساسي متمثلاً في حماية البيئة، مع التركيز على تحقيق الأبعاد الأساسية: الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية والبيئية.

2- أبعاد التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسة، اقتصادية، اجتماعية، تكنولوجية وبيئية، يتم تفصيلها على نحو ما يأتي:

1-2 البعد الاقتصادي

يتحور هذا البعد حول إيقاف تبديد الموارد الاقتصادية المتاحة، والحد من التفاوت في المداخيل والثروة فضلا عن الاستخدام العقلاني والرشيد للإمكانيات الاقتصادية. (الغالي، 2013، ص 34)

2-2 البعد الاجتماعي

ويشير إلى العلاقة بين البيئة والبشر، وإلى النهوض بالناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليم الأساسية والوفاء بالحد من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى المشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار. (القادر، 2008، ص 25)

3-2 البعد التكنولوجي

ويهدف إلى استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية فضلا عن الحد من انبعاث الغازات عبر استحداث تكنولوجيا جيدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر. (القادر، 2008، ص 27)



4-2 البعد البيئي

يهدف إلى مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، وفي حالة تجاوزها فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السينة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة. (مراد، 2010، ص 135)

3- مبادئ التنمية المستدامة

ترتكز التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ التنموية المستدامة في إطار حماية البيئة، ولقد تطرق المشرع الجزائري في القانون رقم 10-03 إلى تلك الأبعاد والتي استنبطت من جملة التوصيات التي خرجت بها مؤتمرات وبرامج الأمم المتحدة والمرتبطة بقضايا البيئة العالمية، تتمثل هذه المبادئ أساساً في: (المالية، القانون رقم 10-03، المتضمن قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، 2003)

- ✓ مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي؛
 - ✓ مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية؛
 - ✓ مبدأ الاستبدال؛
 - ✓ مبدأ الإدماج؛
 - ✓ مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر؛
 - ✓ مبدأ الحيطة؛
 - ✓ مبدأ الملوث الدافع والذي يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة، ونفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبينتها إلى حالتها الأصلية؛
 - ✓ مبدأ الإعلام والمشاركة.
- ومن خلال قراءة تحليلية لهذه المبادئ يمكن الوقوف على أن التنمية المستدامة تهدف أساساً إلى:
- ✓ تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد،
 - ✓ تعزيز دور العنصر البشري في حماية البيئة،
 - ✓ البحث في القضايا التي تبحث عن حماية البيئة عن طريق المشاركة بين كل أطراف المجتمع.

ثالثاً: الإطار النظري لأثر الجباية البيئية على التنمية المستدامة

أدت الثورة الصناعية الهائلة التي رافقتها تقدم تكنولوجيا مذهب في مختلف المجالات في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم تحقيق التطور الاقتصادي في مختلف مناحي الحياة التي نعيشها، ولعل ذلك ارتكز بصورة أساسية على استغلال الموارد المتاحة بمختلف أشكالها ولاسيما الموارد الطبيعية، حيث تطورت تقنيات استخراج المواد الأولية الضرورية من أجل تلبية الطلب الصناعي، وهذا بهدف تحقيق رفاهية على حساب البيئة والتنمية المستدامة. ولعل هذا الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والذي تسبب في اختلال التوازن البيئي المؤثر سلباً على التنمية المستدامة، استدعى ضرورة تفكير الدول في جملة من الآليات الاقتصادية والقانونية والسياسية ... والتي تعمل على الحد من المخاطر المستقبلية لهذا التطور والاستغلال اللاعقلاني للموارد الطبيعية المتاحة. (العياشي، 2008، ص 06)

1- أثر الجباية البيئية على التنمية المستدامة من خلال الإصلاح الجبائي:

تعد الجباية البيئية من أهم الآليات الاقتصادية المعتمدة في مجال حماية البيئة من كل أشكال الضرر البيئي، وهي تشمل جملة من الحوافر والرسوم البيئية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تبنت العديد من الدول الأوروبية والعربية طرماً مفاده جعل الجباية أحسن وسيلة معاصرة لحماية البيئة، من خلال إصدار قوانين الجباية البيئية، كما اعتبرت الجباية من أهم أدوات الاتفاقية المتعددة الأطراف لحماية البيئة ما بين الدول.

وتشير بهذا الصدد، إلى أن الأخذ بالجبائية البيئية يكون من خلال سن الضرائب والرسوم المفروضة من طرف الدول، لأجل فرض التعويض عن الضرر الذي يسببه الملوث لغيره، على أساس أن الحق في البيئة النظيفة هو الحق المطلق لجميع الأفراد على اختلاف أصنافهم وأحجامهم، وفي نفس الوقت اعتبارها أي الجباية البيئية وسيلة للردع من خلال الإجراءات العقابية التي تنجر على عدم الدفع من طرف المكلفين الذين تقع على عاتقهم. (المالك، 2015/2014، ص ص 38-39)



مقال بعنوان: الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

وقد سعت الكثير من بلدان العالم إلى إدخال الآليات الجبائية من خلال الإصلاح الجبائي الذي اشتمل على الطرق الثلاثة التالية: (العياشي، 2008، ص 09)

• إلغاء التشريعات الجبائية المضرة بالبيئة: وهذا من خلال إلغاء مختلف الضرائب والرسوم التي لم تكن لها تأثيرات إيجابية للمحافظة على البيئة، وإحلالها بتشريعات جبائية بديلة تهدف إلى ردع جميع الممارسات التي لا تخدم التنمية المستدامة من جهة وتحفز كل المبادرات الداعمة لتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى، حيث لوحظ على سبيل المثال منح الإعانات المقدمة للفلاحين في بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، في سنة 1996 بمبلغ 297 مليار دولار، أدت إلى الاستغلال الفاحش للأراضي وتغيرات بيئية خطيرة؛ وهذا من خلال استعمال المبيدات والأسمدة وعمليات تحفيف الأراضي، وأن أسعار مياه الري كانت تقدم بأسعار مدعمة بنسبة 75 % من سعرها الحقيقي، مما نتج عنه إهدار وتبذير لهذا الدور الحيوي. كما أن الإعانات المقدمة لاستخراج الفحم الذي يعتبر أكبر مصادر تلويثا للبيئة قد بلغت 7 مليار \$ أمريكي خلال سنة 1995 .

• إعادة هيكلة الرسوم والضرائب المتعلقة بالدخل ورقم الأعمال بقصد تخفيف العبء الجبائي على المؤسسات الملوثة: وهذا بما تتوافق مع مبدأ الملوث الدافع، باعتباره من أهم الآليات الاقتصادية المكملة لنظام تعويض الضرر البيئي، سواءاً من حيث أهدافه أو الوسائل التي يستند إليها لإصلاح الضرر البيئي. (جميلة، 2011، ص 459)

• تأسيس رسوم بيئية جديدة: قصد خلق نوع من العدالة ما بين جميع المؤسسات الملوثة من جهة ومنح تحفيزات إضافية للمؤسسات التي تعمل على حماية البيئة، حيث تم تعديل و إدخال بعض الرسوم البيئية حيث تشكل الرسوم على البنزين 50 % من سعره في معظم بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، فضلا عن كثير من الرسوم البيئية الأخرى، التي تختلف بحسب المعايير المالية والجبائية لكل دولة.

2- أثر الجباية البيئية على التنمية المستدامة من خلال أهداف الجباية البيئية

بالنظر إلى أهم أهداف الجباية البيئية وبخاصة تلك المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة، حيث تعد الجباية البيئية وسيلة مهمة من جملة الوسائل و الأدوات الهادفة إلى المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وهذا من خلال الآتي: (العياشي، 2008، ص ص 05-06)

✓ سعي الجباية البيئية نحو إيجاد وسيلة فعالة لدمج تكاليف الخدمات و الأضرار البيئية مباشرة في أسعار السلع والخدمات؛

✓ تركيز الجباية البيئية على محاولة تحديد المبادئ الأساسية و قواعد تسيير البيئة؛
✓ ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة و العمل على ضمان إطار معيشي سليم والوقاية من كل أشكال التلوث و الأضرار اللاحقة بالبيئة، وهذا انطلاقاً من فرض ضرائب ورسوم بيئية متناسب و حجم الأضرار البيئية الحاصلة؛

✓ من خلال فرض الضرائب والرسوم البيئية يمكن ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة وكذا استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاءاً، وهذا بما يعمل على تحقيق التنمية المستدامة؛

✓ تدعيم الوعي الاجتماعي ومشاركة مختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة، من خلال التدخل الجبائي، سواءاً تعلق الأمر بفرض الضرائب والرسوم أو من خلال منح الحوافز الجبائية؛

✓ تعمل الجباية البيئية على تحريض المستهلكين و المنتجين على تحسين و تعديل سلوكهم نحو استعمال الموارد المتاحة استعمالاً فعالاً بيئياً؛

✓ زيادة الإيرادات الجبائية التي تستعمل في تغطية النفقات البيئية سواء بالرفع من مستواها على الملوث أو بتخفيضها لتشجيع الاستبدال والتجديد والابتكار، وهذا بما يؤدي إلى خلق التنافسية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين.

رابعاً: واقع الجباية البيئية في الجزائر

اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات الجبائية البيئية في إطار التنمية المستدامة، وذلك في إطار حماية البيئة. وكانت بوادر أول رسم بيئي في قانون المالية لسنة 1992 والذي يتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة، لتليه من بعدها جملة من الرسوم البيئية التي تهدف لحماية البيئة.



1- عرض أهم الرسوم البيئية المفروضة في الجزائر

1-1 الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة

طبقا لأحكام المادة 54 من قانون المالية الصادر سنة 2000 و المعدل للمادة 117 من قانون المالية سنة 1992، فإن طبيعة النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة تحدد عن طريق التنظيم، وتحدد المبالغ السنوية للرسم على النشاطات الملوثة كما يأتي: (المالية، القانون رقم 99-11، المتضمن قانون المالية، 1999)

✓ 120000 دج، بالنسبة للمؤسسات المصنفة التي تخضع إحدى نشاطاتها على الأقل لرخصة من الوزير المكلف بالبيئة.

✓ 90000 دج، بالنسبة للمؤسسات المصنفة التي تخضع إحدى نشاطاتها على الأقل لرخصة من الوالي المختص إقليميا.

✓ 20000 دج، بالنسبة للمؤسسات المصنفة التي تخضع إحدى نشاطاتها على الأقل لرخصة من رئيس المجلس الشعبي لبلدي المختص إقليميا.

✓ 9000 دج، بالنسبة للمؤسسات المصنفة التي تخضع إحدى نشاطاتها على الأقل لتصريح.

✓ أما بالنسبة للمؤسسات التي لا تشغل أكثر من شخصين، فإن النسب القاعدية تخفض إلى:

✓ 24000 دج، الخاضعة لرخصة من الوزير المكلف.

✓ 18000 دج، الخاضعة لرخصة من الوالي.

✓ 2000 دج، الخاضعة لتصريح.

2-1 الرسم على الوقود

وطبقاً لنص المادة 38 من قانون المالية لسنة 2002 فإن الرسم على الوقود يؤسس وتحدد تعريفته بدينار واحد، لكل من البنزين الممتاز والعادي بالرقاص. (المالية، القانون رقم 01-21، المتضمن قانون المالية، 2001) وتم تخفيض هذا الرسم بموجب قانون المالية سنة 2007، بحيث أصبح مبلغ الرسم بالنسبة للبنزين بالرقاص (عادي أو ممتاز) 0,10 لكل لتر، ومبلغ 0,30 لكل لتر من غاز أويل. (محمد م.، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، 2014، ص 14)

3-1 الرسوم على التلوث الجوي

طبقاً لأحكام المادة 205 ما قانون المالية لسنة 2002 و المعدلة للمادة 54 من قانون المالية لسنة 2000، فإنه يؤسس رسم على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة التي تتجاوز حدود القيم، بحيث يخصص هذا الرسم كما يأتي: (المالية، القانون رقم 01-21، المتضمن قانون المالية، 2001)

✓ 10% لفائدة البلديات؛

✓ 15% لفائدة الخزانة العمومية؛

✓ 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

4-1 الرسوم التشجيعية لعدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة والخطرة

طبقاً بنص المادة 203 من قانون المالية لسنة 2002، فإنه يحدد بمبلغ 10500 دج عن كل طن مخزن من النفايات الصناعية الخاصة أو الخطرة. (المالية، القانون رقم 01-21، المتضمن قانون المالية، 2001)

5-1 الرسوم التشجيعية لعدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج

بحيث يؤسس رسم للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية بسعر مرجع قدره 24000 دج للطن. ويضبط الوزن المعني وفقاً لقدرات العلاج وأنماطه في كل مؤسسة معنية أو عن طريق قياس مباشر (المالية، القانون رقم 01-21، المتضمن قانون المالية، 2001). والجدول الموالي يوضح إنتاج النفايات الإستشفائية للمستشفيات وذلك بحسب عدد الأسر.

الجدول رقم 1: إنتاج النفايات الإستشفائية للمستشفيات حسب عدد الأسر سنوات 2002-2004

الناحية	عدد الأسر	النفايات الإستشفائية (طن)	مجموع النفايات (طن)
الوسط	6038	4408	8816
الغرب	6404	3361	6700
الشرق	4604	3359	5952

المصدر: عوينان عبد القادر، مرجع سابق، ص 130.



6-1 الرسم الخاص بالتدفقات الصناعية السائلة

من أجل تقليص النفايات الصناعية تم فرض الرسم الإضافي على المياه الصناعية المستعملة، حيث أسس قانون المالية 2003 رسما إضافيا على المياه المستعملة يتم حسابه على وفق المبادئ نفسها على غرار الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي (محمد ع.، 2010، ص 143).

7-1 الرسوم على الأكياس البلاستيكية

بحيث طبقا لنص المادة 53 من قانون المالية لسنة 2004، فإنه يؤسس رسم قدره 10.50 دج للكيلو غرام الواحد، يطبق على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنعة محليا، ويدفع حاصل الرسم لحساب الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث. (المالية، القانون رقم 03-22، المتضمن قانون المالية، 2003)

8-1 الرسوم على الأطر المطاطية

بحسب نص المادة 60 من قانون المالية لسنة 2006، فإنه يحدد مبلغ هذا الرسم على الشكل الآتي: (المالية، القانون رقم 05-16، المتضمن قانون المالية، 2005)

- ✓ 10 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الثقيلة، 5 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الخفيفة.
- ✓ تخصص مداخيل هذا الرسم كما يأتي:
- ✓ 10% لصالح الصندوق الوطني للتراث الثقافي،
- ✓ 15% لصالح الخزينة العمومية،
- ✓ 25% لصالح البلديات،
- ✓ 50% لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

9-1 الرسوم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم

وبحسب نص المادة 61 من قانون المالية لسنة 2006، فإنه يحدد مبلغ الرسم ب 12500 دج، عن كل طن مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني، والتي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة.

وتخصص مداخيل هذا الرسم كما يأتي (المالية، القانون رقم 05-16، المتضمن قانون المالية، 2005):

- ✓ 15% لصالح الخزينة العمومية،
 - ✓ 35% لصالح البلديات،
 - ✓ 50% لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.
- و الجدول التالي يوضح تطور تحصيل الرسوم البيئية ابتداءً من عام 2002 نظرا لإعادة تثمين هذه الرسوم بحيث تضاعف هذا التحصيل ما بين سنتي 2001 و2002، إلى ما يقارب خمس مرات، غير أن هذا التحصيل عرف انخفاض خلال سنتي 2004 و2005، ليرجع مرة أخرى إلى التزايد منذ 2006 إلى غاية 2008.

الجدول رقم 2: المبالغ الإجمالية المحصلة من الرسوم البيئية من سنة 2000 إلى 2008.

السنوات	التحصيل مليون دينار	معدل التغير %
2000	113,904	-
2001	198,067	73,889
2002	1139,073	475,094
2003	1469,619	29,018
2004	1366,822	(06,0964)
2005	1311,539	(04,044)
2006	1909,326	45,57
2007	2360,7	23,364
2008	2570,366	08,88

المصدر: عبد الباقي محمد، مرجع سابق، ص 147.

أ. الإتاوات على حقوق استعمال الموارد المائية والمنتجات الغابية
بحيث نصت المادة 47 من قانون المالية لسنة 2016، تحدد نسبة الأتاوى بالنسبة للموارد المائية كالآتي: (المالية، القانون رقم 15-18، المتضمن قانون المالية، 2015)



مقال بعنوان: الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

- ✓ المياه الحموية: 5% من الإيرادات الخامة الناتجة عن استغلال هياكل الحمامات.
- ✓ وبالنسبة للمياه الموجهة لاستغلال البشري أو الصناعي فتمثل 2% من الإيرادات المتحصل عليها من الاشتراكات.
- ✓ أما بالنسبة للمنتوجات الغابية فتمثلت فيما يأتي: قطع الفلين 20%، قطع الخشب 10%، قطع الحلفاء 5% والكبر 20% من الإيرادات الخامة المحققة، عن عمليات البيع.

ب- التحفيزات الضريبية

بحيث بموجب المادة 76 من قانون 03-10، فإنه تستفيد من حوافر جمركية ومالية كل المؤسسات الصناعية التي تستورد التجهيزات التي تسمح في سياق صناعتها أو منتوجاتها، بإزالة أو تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري، والتقليل من التلوث في كل أشكاله (المالية)، القانون رقم 03-10، المتضمن قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، 2003). كما أشارت المادة 77 من نفس القانون بأنه يستفيد كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيض في الربح الخاضع للضريبة (المالية)، القانون رقم 03-10، المتضمن قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، 2003).

و بموجب المادة 11 من قانون المالية لسنة 2016، فإنه تعفى من الزيادة في القسيمة السيارات المزودة بمحرك يسير بوقود غاز البترول المميع أو بوقود الغاز الطبيعي (المالية)، القانون رقم 15-18، المتضمن قانون المالية، 2015)، لغرض تشجيع استعمال الوقود النظيف لحماية البيئة.

خامساً: واقع وتحديات التنمية المستدامة في الجزائر

قامت الجزائر خلال السنوات الأخيرة بإنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار جهودات التنمية المستدامة، والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، وقد أعطت نتائج جديرة بالاهتمام في العديد من الميادين؛ منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة (فطيمة، دون ذكر السنة). وقد لوحظ مع ذلك، أن عدة معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات التمويل لعديد البرامج الهادفة إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من جهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21. وسيتم في ما يأتي عرض وتحليل مختلف الجهود التي قامت بها الجزائر في هذا الإطار، وبيان مختلف التحديات التي تقف عائقاً في سبيل تحقيق برامج التنمية المستدامة.

1- جهود الجزائر في مجال حماية البيئة من التلوث البيئي

الملاحظ أن النفايات تشكل مصدر التلوث وهي التعبير الشائع عن ما يسمى النفايات الصلبة، والتي تنتج عن أنشطة الإنسان في مختلف مجالات الحياة، وفي هذا الإطار تم إحصاء حوالي 3000 مفرغة فوضوية لاستقبال ما يقارب 30000 طن يومياً من مختلف أشكال النفايات المنزلية، و 1085000 طن سنوياً من النفايات الخاصة والخطيرة على صحة الإنسان والحيوان، كما تستقبل حوالي 126.611 طن سنوياً من النفايات الطبية. حيث لا يزال عدد مراكز الردم التقنية محدوداً بما لا يستوعب جميع المناطق وأشكال النفايات المختلفة، حيث تم إنشاء عدد من المصبات العمومية المراقبة في أغلب ولايات الجزائر، مخصصة لمعالجة وتصنيف النفايات قبل توجيهها إلى مراكز الردم التقنية، المصممة وفق المقاييس العالمية للمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، ورغم هذه الإجراءات العملية إلا أن هذه المراكز لا تمكن من استرجاع إلا نسبة ضئيلة جداً لا تتجاوز 2% من النفايات القابلة للثمين والاسترجاع.

وبهدف تدارك عملية التخفيف من حدة هذه الوضعية والتقليل من حجم الأضرار البيئية الناتجة عنها قامت الجزائر باستصدار ترسانة من القوانين والإجراءات الهادفة إلى المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة؛ من أهمها: (أحسن، 2008، ص ص 93-94)

- ✓ سن القانون 03-10 المؤرخ في 19 يوليوا 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: وهذا لأجل الوصول إلى ترقية تنموية وطنية مستدامة، من خلال تحسين شرط المعيشة والعمل،
- ✓ إصدار المرسوم التنفيذي رقم 04-4010 المؤرخ في 14/12/2014 المحدد للقواعد العامة لتهيئة واستغلال منشآت معالجة النفايات وشروط قبولها،



✓ سن قانون خاص بتسيير النفايات واسترجاعها يحوي مختلف الضرائب البيئية التي تستجيب لمبدأ الملوث الدافع، وهذا لإشراك المؤسسات الملوثة في تحمل تكلفة التلوث البيئي كل حسب درجة تلويثه،
✓ إنشاء العديد من الهيئات الوطنية التي تعنى بحماية البيئة بشكل مباشر، وهذا في ضوء القانون 83-03 لسنة 1983 والقانون 10-03 لسنة 2003 ممثلة أساساً في: الصندوق الوطني للبيئة، المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، المفتشية العامة للبيئة، المحافظة الوطنية للتكوين البيئي، الوكالة الوطنية للنفايات، المحافظة الوطنية للساحل.

2- تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

توجد عدة تحديات تقف عائقاً أمام الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة من أهمها: ضعف معدلات النمو الاقتصادي، التلوث البيئي، ارتفاع معدلات البطالة، تفاقم حدة الفقر... سيتم تفصيلها فيما يلي: (مراد، 2010، ص ص 141-154)

1-2- ضعف معدل النمو الاقتصادي

رغم الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر إلا أنها شهدت اختلالات وتذبذبات في معدلات النمو الاقتصادي، وبخاصة خلال فترة التسعينيات والألفينيات؛ حيث انخفض من 3.8 % سنة 1995 إلى 1.2 % سنة 1998، ليعاود الارتفاع إلى 6.8 % في سنة 2003، ثم إلى 5.1 % في سنة 2005. بالرغم من تحسن مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر بداية من سنة 2010، إلا أن ارتباطه بأسعار المحروقات والظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، جعله متذبذباً وغير كاف لمواجهة مختلف التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري. وبفضل الإصلاحات المتخذة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي تمكنت الجزائر من تحسين المؤشرات الكلية وتحسين معدلات النمو، خلال الأونة الأخيرة، حيث سجل نسبة 4.2 % في سنة 2016، غير أن هذه المعدلات ترجع أساساً إلى ارتفاع المداخيل المتأتية من البترول.

ولأجل تحسين مستو النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ينبغي على الجزائر القيام بالآتي: (طاطوري، 2016، ص 306)

- ✓ تشجيع الاستثمار في القطاع البديلة للمحروقات مثل: الفلاحة السياحية؛
- ✓ عصرنة تسيير المؤسسات لتجنب الفساد الإداري وتبذير الأموال في مشاريع غير مجدية اقتصادياً؛
- ✓ حفز القطاع الخاص وجعله يساهم في التنمية الاقتصادية.

2-2- زيادة حجم التلوث البيئي

رغم إدراك الحكومة الجزائرية لأهمية المحافظة على البيئة إلا أن تفاقم حدة التلوث البيئي بات يهدد مستقبل البرامج التنموية والاجتماعية، وهذا بسبب إهمال الاعتبارات البيئية عند برمجة وانجاز المخططات التنموية السابقة، ولعل من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تفاقم حدة التدهور البيئي في الجزائر نذكر على وجه الخصوص جملة من النقاط نخصها في الآتي: (طاطوري، 2016، ص 306)

- ✓ زيادة النمو الديموغرافي وغياب برامج للتهيئة العمرانية تتناسب مع هذا النمو؛
- ✓ إقصاء وإهمال قضايا البيئة عند صياغة البرامج التنموية، وهذا منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينات؛
- ✓ الاستهلاك المكثف للمصادر الطبيعية للطاقة من بترول وغاز دون أخذ بالاعتبار الاستراتيجيات المستقبلية ومشاريع الطاقات المتجددة؛
- ✓ ضعف البرامج والآليات المنظمة لمسألة جمع وتسيير النفايات؛
- ✓ ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف.

3-2- ارتفاع معدلات البطالة

اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات والبرامج الهادفة لكبح الارتفاع غير المبرر في معدلات البطالة، لا سيما في أوساط الشباب، وبالرغم من تسجيل انخفاض محسوس في معدلات البطالة خلال السنوات الأخيرة، حيث انخفض من 17.7 % سنة 2004 إلى 13.79 % في سنة 2007، إلا أنها تبقى مرتفعة، إذ بلغت 12.3 % في سنة 2016، وما يلاحظ على طبيعة مناصب الشغل التي تم إنشاؤها فإن معظمها مناصب مؤقتة، بالإضافة إلى ضعف التأهيل وتمركز اليد العاملة في الإدارات العمومية على حساب قطاعات إستراتيجية وقادرة على خلق الثروة مثل: الصناعة، السياحة والفلاحة.



2-4- تفافم حدة الفقر

لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي والسياسات الانكماشية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي على الجزائر خلال فترة التسعينيات إلى ظهور فئات كبيرة وفقيرة، حيث انتقل نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام من 1500 دولار سنة 2001 إلى 3000 دولار سنة 2005، و3500 دولار سنة 2014، ليصل إلى حدود 4000 دولار في سنة 2016، كما انتقل الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون من 9000 دج سنة 2001 إلى 1500 دج سنة 2005 ليصل إلى 18000 دج بداية من سنة 2012.

سادساً: تحليل أثر الجباية البيئية على التنمية المستدامة في الجزائر

سمحت الجباية البيئية في الجزائر ببداية تطبيق مبدأ الملوث الدافع، حيث يمكن أن يسهم إشراك المسؤولين والمتسببين في الأضرار البيئية في تحمل جانباً من التكاليف المرتبطة بتغطية النفقات التي تتطلبها إعادة تأهيل وتعميم الموارد المالية الإضافية لصندوق البيئة وإزالة التلوث، وهذا من خلال ترتيبات ايجابية سمحت بتحقيق جانباً نمويًا مستداماً يهدف إلى المحافظة على البيئة وفي ذات الوقت يحقق مختلف الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة كالبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي، حيث تمثلت أساساً في: (جميلة، 2011، ص ص 450-455)

- ✓ رفع قيمة رسم إخلاء النفايات المنزلية لكي يتماشى مع تكاليف تسيير هذه النفايات،
 - ✓ سن رسوم تشجيعية تحت على عدم تخزين النفايات الخطرة وتلك المرتبطة بالعلاج،
 - ✓ رفع قيمة الرسم المفروض على الأنشطة الملوثة وفرض رسوم جديدة على تلويث الأجواء الصناعية،
 - ✓ تأسيس رسوم جديدة على أنواع الوقود الملوث.
- ومن خلال هذه التدابير التي انتهجتها الجزائر، نلاحظ بأن الجباية البيئية في الجزائر، لا تزال في بدايتها، إذ لم ترقى بعد إلى المستوى المطلوب لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة في الوقت الراهن، إذا ما قورنت بدول متقدمة أخرى كهلندا، السويد، الولايات المتحدة وفرنسا.
- ورغم أن المشرع الجزائري اعتمد فقط على مجموعة من الرسوم والضرائب البيئية التي تستهدف الملوث، وهذا ما أثر على مستقبل التنمية المستدامة للدولة، ومن ثم الحد من درجة تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، حيث أصبح المنتج الملوث والمستهلك يتحملان التكلفة، إلا أنها لم تكن دقيقة في ما يخص الحوافز البيئية التي تشجع على حماية البيئة في إطار قانون التنمية المستدامة عن طريق مخلفات أقل ضرراً بالبيئة، وذلك باستعمال الموارد بعقلانية، بالإضافة إلى استخدام تكنولوجيا صديقة بالبيئة، ومنح الدعم لهذه المؤسسات لغرض التقليل من حجم التلوث .
- ولأجل تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على آلية الجباية البيئية لا بد من استخلاص الدروس والعبر من تجارب الدول المتقدمة الرائدة، والتي ركزت على الآتي: (جميلة، 2011، ص ص 458-460)
- لا يجب التركيز على استهداف الإيرادات الضخمة المتأتية من الضرائب البيئية، حيث يجب اعتبار الجباية البيئية وسيلة لتحقيق الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة مجتمعة، وهذا بدلاً من التركيز على الأهداف المالية والاقتصادية فقط؛
 - من الواجب مراعاة حجم الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون المسببة للتلوث البيئي عند سن الضرائب البيئية، حيث تركز عليه أغلب الدول المتقدمة، وبما يمكن من الرفع من درجة التأثيرات الإيجابية للرسوم البيئية وانعكاساتها على التنمية المستدامة؛
 - تمويل سياسات تطوير الطاقات المتجددة والتركيز على مسألة تخفيض الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون. وانطلاقاً مما سبق، يتضح جلياً بأن الجباية البيئية تعتبر من أنجع الآليات المستخدمة للحد من التلوث البيئي والهادفة إلى حماية البيئة ومن ثم السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة الشاملة، وهذا من خلال شموليتها للعديد من المزايا التي تسهم بشكل فعال في تحقيق الأهداف المسطرة للسياسات البيئية لمختلف الدول المتقدمة منها والمتخلفة على حد سواء.



ونشير بهذا الصدد، إلى أن تطبيق الجباية البيئية وتقدير معدلاتها على وجه الخصوص يصطدم بصعوبة تحديد كل ضرر من الأضرار الناجمة عن كل نوع من أنواع التلوث البيئي، وما يتوافق من قيم نقدية مع حجم هذه الأضرار البيئية وأشكالها، وهنا تؤكد العديد من الدراسات البحثية علة أن تكلفة معالجة ومكافحة التلوث الصناعي تبلغ حوالي 5 % من حجم التكاليف الإجمالية للاستثمارات الصناعية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وألمانيا، وهذا خلال سنوات الثمانينيات. وقد خصصت الدول المتقدمة ما بين 1.5 % و 8 % من نواتجها المحلية الإجمالية بهدف تحسين البيئة والحد من الأضرار البيئية التي أصابتها، حيث تحمل عبء هذه التكلفة كل من القطاعين العام والخاص على حد سواء. (محمد م، فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة، دراسة تقييمية لتجارب بعض الدول منها الجزائر، 2014/2013، ص 186)

الخاتمة

إن المتغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال حتمت على المؤسسات الزيادة في حجم عملياتها ومعاملاتها مع عدم الأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، أدى إلى زيادة وانتشار التلوث بسبب كثرة المخلفات الصناعية. حتم على دول العالم إيجاد آليات جديدة بموجبها تحمي البيئة من تلك المخلفات نظرا لتفاعل الجانب البيئي مع الجانب الاقتصادي لتحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة. بحيث وبعد معالجة إشكالية مدى مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة. عن طريق معرفة مختلف آليات الجباية البيئية في الحد من أخطار التلوث، عبر فرض مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية وفقا لمبدأ الملوث الدافع، مع الأخذ بعين الاعتبار التشجيع على ضرورة المشاركة في حماية البيئة، عن طريق الارتكاز على مجموعة من الأدوات التحفيزية، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك معرفة واقع تطبيق هذه الجباية في الجزائر، عن طريق الإشارة إلى مختلف الضرائب والرسوم البيئية وكذلك الإشارة إلى التحفزات البيئية التي تناولها قانون التنمية المستدامة. تم التوصل إلى مجموعة من النتائج سنلخصها على الشكل التالي:

- ❖ تعتبر الجباية البيئية أداة اقتصادية مهمة في مجال تحقيق التنمية المستدامة نظرا لكونها توفر المردودية اللازمة لغرض حماية البيئة؛
- ❖ تركز الجباية البيئية على حجم الضرر المسبب، لغرض تقدير حجم التكاليف البيئية المناسبة له؛
- ❖ تأخذ الضريبة البيئية طابع عقابي بحيث تعاقب كل من ساهم في التلوث البيئي؛
- ❖ إن التحفزات الضريبية في مجال البيئة تساهم وبشكل كبير في التقليل من حجم التلوث نظرا لكونها أداة ترغيبية، بخلاف الضرائب البيئية التي تعتبر أداة ردعية ؛
- ❖ إن الجزائر بعيدة كل البعد عن مساهمة التطورات الجبائية في مجال البيئة، بحيث أن المشرع الجزائري أهمل عدة أشكال من الضرائب البيئية ذات الصدى الواسع في العالم على غرار ضريبة الكربون؛
- ❖ لم تركز الجزائر في سياستها الجبائية البيئية على التحفزات والامتيازات الضريبية، بحيث تعتبر هذه الأخيرة مقارنة بالضرائب البيئية، وسيلة وأداة مهمة جدا نظرا لكونها آلية تشجيعية؛

مقترحات وتوصيات الدراسة

- ❖ يجب على الجزائر أن تركز على السياسات التحفيزية والامتيازات الضريبية لغرض حماية البيئة على سبيل المثال منح إعانات لكل مؤسسة تستخدم تكنولوجيا صديقة للبيئة؛
- ❖ ضرورة إدخال المرونة على النظام الجبائي الجزائري وجعله يستجيب مع المتطلبات العالمية بخصوص الضرائب والتحفيزات البيئية؛
- ❖ ضرورة الاهتمام بضريبة الكربون نظرا لدورها الكبير في الحد من التلوث البيئي؛
- ❖ حتمية تخصيص جزء من الضرائب البيئية المحصلة لغرض توعية المؤسسات الملوثة بالدرجة الأولى والجمهور؛
- ❖ العمل على تحسين فكرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مع ضرورة التركيز على الجانب البيئي؛
- ❖ التشجيع على الاستثمار الصديق للبيئة مع منح إعفاءات ضريبية في مجال الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة؛



قائمة المراجع

- 1) أحسن, ش. ع. (2008). إشكالية البيئة والتنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري. بحوث الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، يومي 21/22 أكتوبر (pp. 2008 ص ص 93-94). سكيكدة، الجزائر: جامعة سكيكدة، الجزائر.
- 2) الجودي طاطوري. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات. مجلة الباحث لجامعة ورقلة (العدد 16)، ص: 306.
- 3) السيد الشناوي عمرو محمد. (2011). تقويم الضريبة كأداة لسياسية حماية البيئة دراسة حالة مصر. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (العدد 49).
- 4) العياشي, ع. (2008). تفعيل دور الجباية البيئية المستدامة - حالة الجزائر. المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 07 و 08 أبريل (p. 2008 ص 06). سطيف، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، بجامعة فرحات عباس سطيف.
- 5) الغاني, ح. ع. (2013). الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة. جامعة محمد خيضر، بسكرة. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 6) القادر, ع. ع. (2008). تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر. جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر. جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.
- 7) المالك, أ. و. (2014/2015). أثر التلوث البيئي على التنمية الاقتصادية بالجزائر - دراسة ميدانية بولاية أدرار. قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أدرار. أدرار - الجزائر: جامعة أدرار.
- 8) المالية, ق. (1999). القانون رقم 11-99، المتضمن قانون المالية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (العدد 92).
- 9) المستدامة, إ. أ. (2016, 01 21). موقع إحصائيات التنمية المستدامة الفرنسي Consulté le 21 2016, sur http://www.statistiques.developpement-durable.gouv.fr/fileadmin/documents/Produits_editoriaux/Publications/Le_Point_Sur/2003/de87.pdf
- 10) بن طيبة صونية. (2013). الجباية البيئية كآلية لحماية البيئة. الملتقى الدولي حول النظام القانوني لحماية البيئة في ظل القانون الدولي والتشريع الجزائري، يومي 09-10 ديسمبر. قالم، الجزائر: جامعة 8 ماي قالم، الجزائر.
- 11) بوزيان الرحماني هاجر و بكدي فطيمة. (دون ذكر السنة). ، التنمية المستدامة في الجزائر بين حماية التطور وواقع التسيير. خميس مليانة، الجزائر: المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر.
- 12) بوعلام, و. (2014). آفاق تطبيق الإستراتيجية المالية الخضراء في ظل الدور الجديد للدولة مع الإشارة إلى حالة الدول العربية النفطية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (العدد 12).
- 13) جمعة, إ. م. (2007). منافع الإفصاح عن التكاليف البيئية، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق المال الفلسطيني. الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، غزة.
- 14) حميدة جميلة. (2011). النظام القانوني للضرر البيئي وآليات تعويضه. الجزائر، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- 15) سليمان, س. أ. (2009). مدى تبني الشركات الصناعية الأردنية لتقنية المحاسبة الإدارية البيئية والمحاسبة عن التكاليف البيئية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الخامس (العدد 4).
- 16) سمير, ع. أ. (2011). المشروعات الاقتصادية، ترسيخ ثقافة الأداء الكلي للإدارة المشروعات الاقتصادية دراسة عينة من الشركات. القاهرة، مصر: دار الكتاب الحديث للنشر.



مقال بعنوان: الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

- (17) شارف ب. (2013). البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2001-2011) مجلة الباحث لجامعة ورقلة (العدد 12).
- (18) شريف ع. (2008). الطاقة الشمسية وحماية البيئة كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة. الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، يومي 21-22 أكتوبر. سكيكدة، الجزائر: جامعة سكيكدة.
- (19) علي ك. ع. (2008). فعالية الأدوات الجبائية في الحد من التلوث البيئي بالإشارة إلى حالة الجزائر. الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة يومي 21-22 أكتوبر. سكيكدة، الجزائر: جامعة سكيكدة.
- (20) غانم عادل محمد خليفة. (21 جانفي، 2016). تطور الأساليب التحليلية والكمية في القياسات البيئية الاقتصادية. تاريخ الاسترداد 21 01، 2016، من موقع جامعة الملك سعود: www.faculty.ksu.edu.sa/69937/lectures/envirnement.doc
- (21) فارس م. (2009). أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية. مجلة الباحث لجامعة ورقلة (العدد 07).
- (22) قانون المالية. (2001). القانون رقم 01-21، المتضمن قانون المالية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (العدد 79).
- (23) قانون المالية. (2003). القانون رقم 03-10، المتضمن قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43.
- (24) قانون المالية. (2003). القانون رقم 03-22، المتضمن قانون المالية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (العدد 83).
- (25) قانون المالية. (2005). القانون رقم 05-16، المتضمن قانون المالية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (العدد 85).
- (26) قانون المالية. (2015). القانون رقم 15-18، المتضمن قانون المالية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (العدد 72).
- (27) كمال ر. (2007). دور الدولة في حماية البيئة. مجلة الباحث لجامعة ورقلة (العدد 05).
- (28) لعبيدي م. (2015). القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر. جامعة خيضر بسكرة، الجزائر.
- (29) محمد ع. ا. (2010). مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر. جامعة الجزائر.
- (30) مراد بن. (2010). التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. مجلة التواصل، جامعة باجي مختار (العدد 26).
- (31) مسعودي محمد. (2014). الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. (جامعة محمد خيضر، المحرر) مجلة أبحاث للدراسات الاقتصادية (العدد 15).
- (32) مسعودي محمد. (2014/2013). فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة، دراسة تقييمية لتجارب بعض الدول منها الجزائر. جامعة تلمسان، الجزائر: جامعة تلمسان، الجزائر.
- (33) مسعودي أ. و. (2013). واقع محاسبة التكاليف البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل النظام المحاسبي المالي. الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 06-05 ماي 2013، الوادي، الجزائر: جامعة الوادي.
- (34) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (21 01، 2016). موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. تاريخ الاسترداد 21 01، 2016، من www.oecd.org/fr/cad/environnement-developpement/35050955.pdf



Ecological Taxation and its role in achieving sustainable development in Algeria

Abstract

This study aimed to clarify the importance of ecological taxation in achieving sustainable development, by analyzing a set of economic measures such as taxes, taxes levied by the legislation in the field of ecology, to fight against pollution.

And we tried to evaluate this initiative in Algeria. The results of the study showed that economic measures of ecological taxation contribute to achieving sustainable development, and Although Algeria has adopted a series of ecological tax mechanisms, it is far from keeping pace with developments in this area.

Keywords: Ecological taxation, sustainable development, Pollution,